امكانيات التلاعب . والاهم من ذلك ان هذا القصر قد جعل كميات النفط العربي التي تمنع عن هذين البلدين ، حتى لو منعت تماما ، ضئيلة نسبيا . فقد رأينا كيف ان امريكا لم تكن تستورد الا نسبة ضئيلة من احتياجاتها من النفط العربي ، وما كانت تستورده بريطانيا من نفطنا عام ١٩٦٧ عند تطبيق قرار المنع ، لم يكن يزيد عن حوالي ٥٠ مليون طن (حوالي مليون برميل يوميا) بحيث أمكن لهما تأمين هذه الكميات من مصادر أخرى، برغم التكاليف الاضافية التي أشرنا اليها . ومن المعروف ان كل دولة من بلدان اوروبا الغربية تحتفظ الان لنفسها بمخزون لا يقل عن مقدار استهلاك ثلاثة اشهر وفي خلال ذلك تكون قد أمنت وصوله من مصادر أخرى متحملة بالطبع التكاليف الاضافية .

وعلى ذلك فان احدى الثغرات الاساسية في اجراء المنع ، كما طبق عام ١٩٦٧ ، والتي أدت الى أن نتائجه وفعاليته كانت محدودة للغاية هو قصره على بلدين اثنين . ومما لا شك فيه ان فعاليته كانت ستزداد لو اتسع المنع ليشمل بلدانا أخرى : فلو اتسع مثلا ليشمل في اوروبا الغربية ، بالاضافة الى بريطانيا ، كلا من المانيا الغربية ، نظرا للتعويضات الضخمة التي قدمتها لاسرائيل ولمواقفها وتصرفاتها المعادية للقضية العربية، وهولندا ، نظرا لمواقفها المعادية كذلك ، فان كمية النفط العربي المحجوبة عن الدول المعادية كانت ستزيد وكان تأمينها سيتم بصعوبة أكبر . ولكن الكمية الممنوعة كان مع ذلك سيبقى من الممكن للبلدان المقاطعة تأمينها بالتدريج من مصادر أخرى ، بعد أن تستنفد مخزونها ، وذلك بتحمل تكاليف اضافية وببعض الصعوبات ولكن دون مواجهة مجاعة أو أزمة نفطية حادة .

ولو ان المنع الذي طبقته الدول العربية عام ١٩٦٧ اتسع ليشمل أوروبا الغربية بأسرها، بالاضافة الى امريكا ، لكان بكل تأكيد قد أحدث أزمة نفطية حادة لدى الدول الغربية ذلك ان مجموع ما كانت تستورده بلدان أوروبا الغربية حينذاك من النفط العربي كان يقارب ٦ ملايين برميل يوميا ولم يكن من السهل تأمين هذه الكميات بسرعة من المصادر الاخرى ولذا فان فترة أزمة حادة كانت بكل تأكيد ستمر بها هذه البلدان قبل ان تستطيع المصادر الاخرى زيادة انتاجها بشكل تدريجي لتلبية جزء فقط من هذه الاحتياجات . وكانت أزمة نفطية جزئية بقيت سائدة في هذه البلدان لفترات طويلة . كما ان مثل هذا الاجراء كان سيكشف عن عجز امريكا في تلبية الاحتياجات النفطية للعالم الغربي ويبرز مسؤوليتها في وقوع هذه الازمة . ولكن أحد محاذير مثل هذا الاجراء هو انه كان سيمنع النفط عن بعض البلدان التي لم تكن مواقفها معادية لنا او كانت محايدة أو صديقة مثل فرنسا واسبانيا واليونان ... الخ . ولعله كان من الممكن ، على ضوء ذلك ، منع النفط عن كافة أوروبا الغربية ، باستثناء هذه البلدان المحايدة مع ان ذلك كان سيضعف بعض الشيء من فاعلية تطبيقه نظرا لامكانية تسربه من بلد غير مقاطع لبلد آخر مقاطع لا سيما اذا كانت اجراءات الرقابة غير كافية . كما ان ذلك كان سيضعف من آثار المنع ونتائجه .

ولو ان تصدير النفط العربي أوقف كلية ومنع منعا كاملا ، كما نادى بذلك بعض المسؤولين العرب مثل الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي دعا حينذاك الى وقف كافة صادرات النفط العربي سنة كاملة ، لو تم ذلك لكان اجراء المنع قد أحدث كافة آثاره وخلق أزمة نفطية خانقة في العالم لان صادرات النفط العربي كانت حينذاك تقارب عشرة ملايين برميل يوميا ، وهذه الكمية لم يكن من الممكن اطلاقا تأمينها من أية مصادر أخرى غير عربية . ومثل هذه الازمة كانت ستثير ردود فعل عنيفة في العالم ضد الدول المعادية المسؤولة الرئيسية عن وقوعها وتخلق أداة ضغط كبيرة على هذه الدول المعادية قد تحملها على تغيير مواقفها منا . ولكن من الواضح ان الدول العربية المنتجة لم تكن لتقدم بسهولة على هذا الاجراء الذي كان سيحرمها من الدخل البترولي بصفة شبه كاملة